

الباب العاشر: التمويل والاستثمار



نستعرض هنا مزيد من آليات التنمية الاقتصادية، وسنتناول في هذا الباب

- الجهود الذاتية وترشيد الإنفاق
- أموال التأمينات الإجتماعية
- الضرائب
- الديون الداخلية
- الشركات المتعثرة
- البورصة والأوراق المالية
- شركات توظيف الأموال
- قوانين الاستثمار

ولكن من المفيد أن نكرر هنا مرة أخرى أن التنمية يجب أن تكون شاملة. وعلى ذلك فالتنمية الاقتصادية يجب أن يصاحبها تطوير شامل للنظام القضائي وبخاصة فيما يتعلق بالمنازعات التجارية. هذا بجانب تطوير التعليم وغيرها من برامج التنمية البشرية. و سنركز في هذا الفصل على بعض الطرق للتغلب على مشاكل التمويل و توفير الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

حقائق وأرقام:

إجمالي ديون مصر طبقا لآخر الأرقام بنهاية 2013 تقدر بحوالي 1400 مليار جنيه دين داخلي ، بينما يقدر الدين الخارجي بين 42 إلى 46 مليار دولار. ومجموع هذه الديون تقدر بأكثر من 80% من الإنتاج القومي، وتحتاج إلى إنفاق من 25% على 30% من دخلنا القومي على خدمة هذه الديون. وهذا الرقم الهائل من الديون يعني أن كل مواطن مصري (سواء رجل أم امرأة أو طفل أو شيخ) مطالب بسداد أكثر من 20000 جنيه دين على كل مصري، وكمان كل مولود جديد سيستقبل الدنيا بقاتورة مطلوبة السداد ب 20000 جنيه.

10.1 الجهود الذاتية:

علينا أن ندرك جميعا أن النهضة إرادة شعب يريد أن يكونأو لا يكون و التحدي المطلوب لإحداث الطفرات المطلوبة أكبر من أي حكومة ولايمكن أن نحقق المعجزة الاقتصادية التي نحلم بها إلا بان يشعر كل فرد إنها مسؤوليته وأنه جند لها، وأن نهضة مصر هو حلمه وغايته.

وهذه بعض المهمات التي لا يمكن للحكومة أن تقوم بها وحدها

- 11 مليار جنيه يدفعها المصريون للعمرة سنويا، بجانب على الأقل 5 مليارات جنيه أخرى على التسوق والهدايا و الفنادق ..

لو عمل بيها وقف خيري لتنمية بلدنا بحسبة اقتصادية بسيطة (نفترض أن فتح فرصة عمل تكلف 50 ألف جنيه، ومتوسط رأس المال المطلوب لبدئ مشروع انتاجي 500 ألف جنيه، وتكلفة استصلاح فدان 40 ألف جنيه)

16 مليار جنيه = محوامية 10 مليون = 320 الف فرصة عمل = 32 ألف مشروع انتاجي = استزراع 400 الف فدان

تضيف 5-6 مليار جنيه سنويا إلى الإنتاج القومي ، وكل ده من توفير سنة واحدة.

- 10 ملايين مدخن مصرى ينفقون 110 جنيهات شهريا على السجائر يعني 1100 مليون في الشهر

يعني اكثر من 13 مليار جنيه في السنة.

لو كل مدخن قلل التدخين كام سيجارة في اليوم ممكن يوفر بسهولة 4-3 مليار جنيه بحسبة اقتصادية بسيطة = 80 الف فرصة عمل = 8 آلاف مشروع انتاجي = استزراع 100 الف فدان

- السلع الاستفزازية تستنزف 9 مليارات دولار، بالرغم من أزمة الاحتياطي النقدي وهبوط الجنيه . فقد صدر عن تقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تشير إلى أرقام مفزعة عن نوعية هذا الاستيراد السفيه للمصريين، الإحصائيات تشير إلى أنه تم استيراد سلع استفزازية تقدر بنحو 9 مليارات دولار.. هذه السلع تشمل لعب الأطفال والشيكولاته وأغذية القطط والكلاب والآيس كريم وبودرة الطعمية والحلويات والمخبوزات، وتضمنت أنواع معينة من الفواكه والمأكولات بالإضافة إلى عطور وأدوات تجميل، وفوانيس رمضان و ياميش رمضان وقائمة أخرى طويلة من هذه السلع، وهي تكفي لو قللناها إلى النصف ممكن أن تفتح 600 ألف مشروع انتاجي واستزراع 750 ألف فدان أو إضافة 1500 كم من خطوط السكك الحديدية.

- قالت شركة سونى موبايل وفقا لإحصاءات خاصة بالجمعية العلمية لمهندسي الاتصالات بأن المصريين ينفقون نحو 5 مليارات دولار سنويا على المحمول سواء في إجراء المكالمات أو شراء الأجهزة، أى ما يعادل نحو 35 مليار جنيه. نصفها على الأقل ينفق على شراء أحدث الموبايلات.

لو كل مصري قرر أن يحتفظ بالهاتف الجوال لمدة سنتين على الأقل لاستطعنا توفير مليار دولار على الأقل. وهذا يعني استصلاح 150 ألف فدان أو صيانة واصلاح من 10 إلى 15 ألف كم من الطرق أو إضافة 400 كم من الطرق الجديدة.

- إنتشار المخدرات: ويمكننا أيضا أن نذكر بعض الأرقام عن انتشار المخدرات في مصر وحجم الأموال التي تنفق عليه. فقد أكد تقرير حكومي صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن الإنفاق علي المخدرات في مصر حتى منتصف عام 2009 بلغ 27 مليار جنيه . مقارنة بالاستثمارات المنفذة لبعض القطاعات المهمة مثل المياه 10 مليار جنيه ، والكهرباء 12 مليار جنيه ، وحوالي 7 مليار جنيه على الزراعة والرئ. مضيغة أن من الآثار السلبية الأخرى للمخدرات على الاقتصاد القومي تحمل الاقتصاد لنفقات المكافحة والوقاية والعلاج بالإضافة إلى تأثير المخدرات على ميزان المدفوعات حيث إن قيمة المخدرات تتم بالعملات الأجنبية. فلو أنفقنا مليار جنيه سنويا على حملة توعية وجهود شعبية للقضاء

على هذه الظاهرة فربما وفرنا 15 مليار جنيه وهي تكفي = إضافة محطات كهرباء بالتكنولوجية النووية الجديدة تزيد من القدرة الكهربائية لمصر بمقدار 20 %.

درس من ألمانيا

"المال ملكك لكن الموارد ملك المجتمع "

تلقيت هذه الرسالة وأعجبت بها... يقول الراوي:

ألمانيا بلد صناعي. وهو ينتج أعلى العلامات التجارية مثل بنز، بي أم دبليو، وشركة سيمنز الخ. في بلد كهذا، يتوقع الكثيرون رؤية مواطنيها يعيشون في رغد وحياء فاخرة. على الأقل هذا كان انطباعي قبل رحلتي الدراسية .
عندما وصلت الى هامبورغ، رتب زملائي الموجودين في هامبورغ جلسة ترحيب لي في أحد المطاعم. وعندما دخلنا المطعم، لاحظنا أن كثير من الطاولات كانت فارغة. وكان هناك عدد قليل من السيدات كبيرات السن .

كنا جياعا، طلب زميلنا الطعام كما طلب المزيد لأننا نشعر بالجوع.. وبما أن المطعم كان هادنا، وصل الطعام سريعا. لم نقض الكثير من الوقت في تناول الطعام .
عندما غادرنا المكان، كان هناك حوالي ثلث الطعام متبق في الأطباق. لم نكد نصل باب المطعم إلا وبصوت ينادينا!! لاحظنا السيدات كبيرات السن يتحدثن عنا إلى مالك المطعم!!... عندما تحدثوا إلينا، فهمنا أنهم يشعرون بالاستياء لإضاعة الكثير من الطعام!! قال زميلي: "لقد دفعنا ثمن الغذاء الذي طلبناه فلماذا نتدخلن فيما لايعنيكن؟" إحدى السيدات نظرت إلينا بغضب شديد. واتجهت نحو الهاتف .
بعد فترة من الوقت، وصل رجل في زي رسمي قدم نفسه على أنه " ضابط من مؤسسة التأمينات الاجتماعية" وحرر لنا مخالفه بقيمة 50 مارك !!

قال الضابط بلهجة حازمة "اطلبوا كمية الطعام التي يمكنكم استهلاكها المال لك لكن الموارد للمجتمع. وهناك العديد من الآخرين في العالم الذين يواجهون نقص الموارد..... ليس لديك سبب لهدر الموارد !!"

احمرت وجوهنا خجلاً... ولكننا اتفقنا معه.. نحن فعلا بحاجة إلى التفكير في هذا. نحن من بلد ليس غنياً بالموارد ومع ذلك ومن أجل حفظ ماء الوجه نطلب الكثير من الطعام عندما ندعو أحدهم ، وبالتالي يكون هناك الكثير من الطعام المهثور والذي يحتاجه الآخرون. إن هذا الدرس يجب أن نأخذه على محمل الجد لتغيير عاداتنا السيئة . وربما وفرنا من 10 إلى 15% من الطعام.

"فالمال لك، لكن الموارد للمجتمع "

وهذا الدرس نحن أحق به وقد قال الله تعالى في الإسراف "إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ". و الإسراف والتبذير وإهدار موارد المجتمع ينطبق ليس فقط على ما نهدره من الطعام ولكن أيضا على موارد المجتمع من ماء وكهرباء.

● سندات بناء مصر

قبل ما نلجأ للقروض نرجوا أن نقدر طاقة العطاء المكونة في شعبنا العظيم ، وقد اقترح كثيرا أن يصدر سندات بناء مصر من فئة 100 جنيه و500 جنيه وألف جنيه ويكون معاها ثلاثة اختيارات (أ) تبرع ولا ترد، من زكاة المال و الصدقات (ب) بدون فائدة لمدة سنتين، (ج) بدون فائدة خمس سنوات، وياريت يكون أيضا سندات مماثلة بالدولار ويصاحب ذلك حملة إعلامية في وسائل الإعلام المصري . و الحقيقة إنها لم تلقى الاستجابة المتوقعة أو ضاعت في الإجراءات التنظيمية قبل ولادتها. وترجع ضعف الاستجابة إلى أزمة عدم الثقة بين الحكومات و الشعب. ونحن نرى أنها ستكون ناجحة جدا ولكن بعد استرداد الثقة بين الحكومة والشعب وعندما يرى المواطنون اشارات واضحة أن حكومته تسلك الطريق السليم. وربما يكون ذلك واضحا بعد سنتين من بداية تنفيذ برامج التنمية . وعند طرح هذه السندات من الممكن أن تصنف طبقا لأوجه أنفاقها ، فعلى سبيل المثال سندات الإسكان الشعبي، سندات للصناعات الصغيرة ، سندات لقروض مشروعات الشباب، سندات للاستثمار في مشروعات الأمن الغذائي، سندات لدعم رغيف الخبز للفقراء، سندات ومشروعات تعمير سيناء ..الخ. وهناك أيضا نوع آخر من الأوعية الإيداعية البعيدة المدى وهو مشروع صندوق "ضاعف معاشك" سواء للعاملين بالحكومة أو القطاع الخاص وهي تعامل كصندوق معاش إضافي ويتم استثمارها مع صندوق المعاشات و التأمينات ويمكن استردادها كليا أو شهريا عند بلوغ سن المعاش (60 سنة) ويكون لها ميزة بالإضافة إلى قيمتها التراكمية من الاستثمار، حيث تساهم الحكومة بنسبة 10% إضافية إذا استردت بعد (5-9 سنوات) و15% إذا استردت بعد (10-19 سنة) و25% إذا استردت بعد 20 سنة أو أكثر. وتصرف بالكامل للورثة عند موت صاحبها.

● المصريون بالخارج:

يقدر عدد العاملين بالخارج بقرابة 5 ملايين وتمثل تحويلاتهم لمصر المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد قناة السويس. وتقدر مدخرات المصريين بالخارج بأكثر من 147 مليار دولار بجانب استثمارات بالخارج تقدر ب53 مليار دولار ، منهم 86 ألف عالم. للأسف جميع الحكومات السابقة فشلت في احتواء المصريين في الخارج وتبنى أفكارهم وخبراتهم العالمية لصالح الوطن. ويجب أن ندرك ان الذين تغربوا بحثا عن مصدر رزق وخرجوا بعد أن ضاقت عليهم سبل الحياة في بلدهم يرجع لإن الحكومات المتعاقبة لم تستطع أن تستفيد من مواهبهم وطاقتهم. بجانب أن الآلاف من العلماء و الكفاءات المصرية اضطرت للخروج من مصر و الهجرة تحت ظلم النظم السابقة، وكان لابد لهم من الحصول على الجنسية الأجنبية للعمل في هذه البلاد. وفتحت هذه البلاد ابوابها لهم بكل تقدير ومنحت لهم الحقوق السياسية بالكامل ولم تتشكك في ولائهم وسمحت لهم بازواج جنسياتهم . وعلى النقيض من ذلك في بلدنا أصدرت المحكمة الإدارية قرارا سابقا بحرمان من يحمل ازدواج جنسية من الترشيح لمجلس الشعب، وها هو دستور 2014 ومن قبله دستور 2012 يمنع هؤلاء من التعيين أو الترشيح للمناصب الكبرى للدولة وليس فقط لرئاسة الجمهورية. وللعلم فإن باراك اوباما الرئيس الأمريكي والده كيني ولم يكن أمريكيا، إنما حصل أوباما على الجنسية الأمريكية من والدته. ولو كان صلاح الدين الأيوبي موجود بيننا لرفض طلبه للترشيح لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء. ويضاف إليه محمد علي و الظاهر بيبرس وغيرهم وتغير تاريخ مصر ولا يبقى فيه إلا الفراغنة. ويضاف إلى ذلك حرمان الملايين من العاملين في الخارج أو عدم توفير السبل المناسبة لهم للمشاركة في الانتخابات حتى الآن ، مع إن هناك وسائل الكترونية لتحقيق ذلك دون تكلفة تذكر من جانب الحكومة. فهل يعقل هذا التشكيك في ولائهم وحرمانهم من حقوقهم السياسية ومحاولة تهميش دورهم في بناء بلدنا وفي نفس الوقت نناديهم للإسراع في المساهمة في بناء مصر. وهناك أمثلة كثيرة لمحاولات من شباب مصري حقق انجازات في الخارج ورحبت بهم دول العالم ووفرت لهم الإمكانيات ولكن فضلوا الرجوع لمصر. وللأسف لم يجدوا تقدير ولا ترحيب وصدموا بتعقيدات لا نهاية لها ، وعادوا بخيبة أمل ومرارة وحسرة على بلدنا الحبيب.

فيجب عمل قنوات تواصل مع علمائنا وخبرائنا و كل العاملين بالخارج و الاستفادة من خبراتهم في نقل النظم الناجحة في جميع المجالات وليس فقط في مجال التعليم و البحث العلمي. ويجب الاستعانة بهم وتمثيلهم في السلطة التخطيطية المقترحة التي تتولى رسم خطط واستراتيجيات التنمية لعشرات السنين القادمة.

وجدير بالذكر أن أحد ركائز النهضة الكورية هي الكوريين بالخارج حيث استطاعت كورية ان تجندهم لفتح الاسواق الجديدة حيثما كانوا و وكان لهم دور كبير في نقل العديد من التكنولوجيات المتقدمة إلى كوريا. وكانوا وسيط هام في إقناع الشركات العالمية لنقل مصانعها التكنولوجية إلى كوريا ، بل في نقل مراكز بحوثهم إلى كوريا. وكثير من الشركات التكنولوجية الجديدة قامت بكوريين لهم خبرات خارجية واستثمارات كوريين يعملون بالخارج مع شراكة كورية وطنية.

ولكي نكون واقعيين لا يمكن استرجاع العلماء الذين هاجروا إلا عن طريق وضع تمويل جيد ومناسب للبحث العلمي، فهؤلاء العلماء والباحثين هاجروا واستقروا في الخارج لأنهم لم يجدوا مناخا في مصر لاستغلال طاقاتهم ومواهبهم ولا بحثا علميا في مصر ولم يتم الاهتمام بهم، ولو وجدوا ذلك لاستقروا وأمكن استعادتهم وذلك من خلال المشاركة في مشروعات بحثية قومية .

▪ ترشيح الإنفاق (من مقال للدكتور عبد المنعم السيد)

إنهاء فوضى المستشارين ومن تجاوزوا سن المعاش لتوفير مخصصاتهم التي تبلغ قرابة سدس مخصصات الأجور وما في حكمها، وهو ما سيوفر هذه الكمية الضخمة من الأموال التي كانت تذهب بشكل غير عادل لفئة محدودة من القيادات العليا التي يتم إبقاؤها غالبا لأسباب تتعلق بالمحسوبية.

مراجعة عقود أو فرض ضرائب على الشركات المصرية والأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز لاسترداد حقوقنا منها ، لأن غالبية عقود المشاركة في الإنتاج أبرمت عندما كان سعر النفط نحو 17 دولارا للبرميل في تسعينيات القرن الماضي ، وما زالت كما هي بعد أن تجاوز سعر البرميل 100 دولار. ولا بد من استرداد حق مصر من هذه الزيادة من خلال هذه الضريبة علي غرار ما فعلته دول أخرى مثل الجزائر.

إجراء تغييرات حاسمة لأسعار تصدير الغاز المصري لتتساوي مع الأسعار العالمية وتتغير تبعاً لها علي أساس أن عقود بيع الغاز المصري بأسعار بالغة التدني وثابتة لأسبانيا وتركيا والأردن هي عقود فاسدة أبرمها نظام لم يكن يعبر عن مصالح الشعب المصري. ولو حدث هذا التغيير فإن مصر يمكن أن تضيف ما يقرب من 15 مليار جنيه كإيرادات عامة إضافية سنويا.

تغيير قانون إدارة الثروة المعدنية ورسوم استغلالها التي تقترب من الصفر والتي تم وضعها عام 1956 علي أساس أن الدولة هي التي تحتكر استغلالها. ثم دخل القطاع الخاص المحلي والأجنبي واستمرت تلك الرسوم المتدنية مما يشكل نهبا للموارد الطبيعية العامة. ويمكن لأي قانون جديد أن يرفع رسوم استغلال هذه الثروة لمستويات اقتصادية أن يضيف لمصر نحو 25 مليار جنيه سنويا حسب تقديرات الهيئة العامة للثروة المعدنية.

مراجعة بنود ميزانية مختلف الجهات الحكومية التابعة للدولة سواء الجهاز الإداري للدولة أو الجهات والهيئات المستقلة أو شركات القطاع العام وخصوصا الجهات الخاسرة أو التي تعاني من عجز مستمر. وعلى سبيل المثال بنك الاستثمار القومي المدين بنحو 185 مليار جنيه ، و اتحاد الإذاعة والتلفزيون الذي تعاني موازنته من عجز مرحل (مديونيات متراكمة) تبلغ 17 مليار جنيه وتضخم في العمالة بنحو 43 ألف وتضخم في الرواتب بقيمة 1.5 مليار جنيه سنويا، والمؤسسات الصحفية القومية الثمانية

المدينة للدولة بنحو 10 مليارات جنيه ويبلغ عدد العاملين بها نحو 25 ألف موظف بينهم 4 آلاف صحفي.

وإحكام نظام التحصيل لمنع التهرب ولتحصيل المتأخرات المتراكمة ومنها 63 مليارا مستحقة علي كبار العملاء وهدم. وتحصيلها يغني الدولة عن الاقتراض من الصندوق أو غيره.

ترشيد الاتفاق غير الضروري في كل الجهات ومثال على ذلك وجود 183 سفارة مصرية بالخارج مقارنة ب 73 سفارة للولايات المتحدة.

ترشيد ومراقبة صرف المنح والقروض البالغ قيمتها نحو 9 مليارات جنيه سنويا التي غالبا ما تهدر أو لا يستفاد منها بطريقة مدروسة لتحقيق أكبر فائدة.

تطبيق الحد الأقصى للأجور بواقع 35 ضعف الحد الأدنى في أي جهة أو مؤسسة حكومية.

إصلاح نظام الدعم بإزالة كل الدعم المقدم للأثرياء والرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية التي تبني إنتاجها بأعلي من الأسعار العالمية في صناعات الأسمتة والأسمدة والحديد والسيراميك والألومنيوم والتتقيب. و توصيل الغاز الطبيعي لكل من الفنادق والقرى السياحية على أن تحاسب بالسعر السوقي للطاقة وتحويل المخازن وقمانن الطوب وسيارات النقل والميكروباص للعمل بالغاز. مما سيوفر كتلة عملاقة من الدعم تصل إلي 75 مليار جنيه. واستبعاد غير المستحقين للدعم من خلال تطبيق صارم وعادل لمعايير وشروط تجديد بطاقات التموين بما سيؤدي إلى استبعاد نحو 7 ملايين بطاقة يحملها حاليا غير المستحقين.

إدخال كل إيرادات الجهات الحكومية داخل ميزانية الدولة وضم كامل ارصده الصناديق الخاصة للموازنة العامة والتي تحتوي علي اكثر من 100 مليار جنيه واخضاعها لكامل اشراف الجهاز المركزي للمحاسبات مع ضم جميع العاملين الذي تم تعيينهم علي مخصصات الصناديق الخاصة لبند الاجور والمرتبات في الموازنه العامه للدولة.

إعطاء أفضلية في المناقصات الحكومية للمنتجات الوطنية وأفضلية للمنتجات التي بها نسبة تصنيع محلي أعلى أو قيمة مضافة أكبر، مما سيؤدي إلى تقليل الضغط علي العملة الاجنبيه وترويج حركة الصناعات والتجاره الداخليه.

خفض الإتفاق الحكومي الذي تصاعد في السنوات الأخيرة ، حيث تقول تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات ان المخازن الحكومية متخمة بسبب تزايد المشتريات الحكومية ليس فقط في قطع الغيار ولكن في كثير من السلع الاستهلاكية. ولو حظ أن كل الوزارات تقوم بعمليات شراء غير عادية في الشهور الأخيرة من العام المالي لأن عدم الشراء سيجعل وزارة المالية تستعيد ما سبق تخصيصه لأي وزارة.



يجب على الحكومة أن تكون قدوة للشعب فيجب أن تلتزم بمنع شراء سيارات من ميزانية الدولة إلا إذا كان فيها نسبة تصنيع محلي 40 % على الأقل. وتزداد نسبة التصنيع المطلوبة 10% كل سنة . وهذا أيضا ينطبق على جميع أنواع سيارات الشرطة. ويتم تعميم ذلك تدريجيا على جميع المعدات و التجهيزات وأجهزة التكييف و حتى الكمبيوترات فنلزم جميع الموردين بتوطين وتدعيم الصناعات المحلية .
بالنسبة للسيارات المصفحة (ضد الرصاص) الخاصة برياسة الجمهورية والسادة الوزراء فيمكن تصنيعها (أو تصفيحها) في الهيئة العربية للتصنيع الحربي أو المصانع الحربية وبيع الموجود في المزاد العلني.

10.2 اموال التأمينات الاجتماعية



بلغ حجم صندوق المعاشات في سبتمبر 2009 نحو 298 مليار جنيه ، منها 174 مليار جنيه لصندوق العاملين بالقطاع الحكومي و 124 مليار جنيه لصندوق العاملين بقطاع الأعمال العام و الخاص. وتمثل الديون الحكومية النصيب الأكبر من استثمارات هذه الصناديق حيث بلغت 223 مليار جنيه يليها ايداعات الصندوقين طرف بنك الاستثمار القومي و التي بلغت 54.3 مليار جنيه. ويزداد صندوق المعاشات بنسبة 4.2 % تقريبا نتيجة لزيادة عدد المشتركين. أما الزيادة نتيجة استثمارات الصندوق فقد بلغت 3.3 مليار جنيه وهي أقل من 1.11% وهي لا تكفي لسداد التزامات الصندوق. ويقوم هذا الصندوق على أسلوب التمويل عن طريق الإشتراكات التي يساهم فيها كل من المؤمن عليه وصاحب العمل والدولة وتصب هذه الإشتراكات في صندوق مشترك يكفي لمواجهة المزايا المقررة للمشاركين ويتم دورياً فحص مركزه المالي وإذا أسفر الفحص عن وجود عجز ألزمت الدولة بسداده.

ويلزم القانون جميع العاملين المشتركين في صندوق التأمين الإجتماعي سواء العاملين بالحكومة أو القطاع العام أو الخاص. وعلى الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي أن تلتزم بأداء التزاماتها متى تحققت الأخطار المؤمن منها وتوافرت شروط الإستحقاق حتى ولو كان صاحب العمل متهرباً من الإشتراك. إلا أن الحقوق المقررة بقانون التأمين الإجتماعي هي وحدها التي تلتزم الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي بها أما خلاف ذلك من زيادات تقررت بمقتضى قوانين أو قرارات خاصة تقوم الهيئة بصرفها على أن تلتزم الخزانة العامة بها وتؤديها للهيئة.

هناك عدد من الأهداف الإستثمارية للصندوق لا بد من تحقيقها ، منها زيادة قدرة نظام التأمين على زيادة المزايا وتخفيض الاشتراكات في الأجل الطويل ، وتوفير الدعم اللازم مالياً لتفادي ظهور العجز المالي نتيجة زيادة الإنفاق على المزايا بسبب زيادة أعداد أصحاب المعاشات والمستحقين أو تناقص المؤمن عليهم. فضلاً عن زيادة قدرة صندوق التأمين الإجتماعي على تحمل تكلفة تعديل المعاشات سنوياً وفقاً لمعدلات زيادة نفقات المعيشة أو التضخم وتخفيف العبء عن الخزانة العامة. والحقيقة ان الحكومة تسيطر بالكامل على اموال التأمينات مما يعيق استغلالها لتحقيق أكبر عائد للصناديق. حيث أن ديون الحكومة المباشرة من الصندوق بلغت كما ذكر 223 مليار جنيه ويودع الباقي لدى بنك الإستثمار القومي حيث تستغل اساساً في تقديم قروض للجهات الحكومية حيث بلغت قروض البنك للجهات الحكومية 205 مليار جنيه (29.7 مليار دولار) ، في يونيو 2012. والخطر أيضاً أن هذا البنك معرض للإفلاس حيث افادت بعض التقارير بأن خسائر البنك وصلت إلى ما يقرب من 26 مليار جنيه منذ إنشائه قبل 31 عاماً، وحتى نهاية 2012، حيث يصل العجز من 11 إلى 12٪ من جملة الموارد وحقوق الملكية العامة وأصول الإستثمار.

أن طبيعة الارتباط بين الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي وبنك الإستثمار ووزارة المالية أوجد صعوبات أمام آلية عمل النظام ، حيث تعجز الهيئة عن تنمية مواردها بالمعدلات المطلوبة ، ويجب الإلتزام بمبدأ أن أموال التأمين الإجتماعي صناديق خاصة بها ذات ذمة مالية منفصلة عن الذمة المالية للخزانة العامة للدولة. وتمثيل النقابة العامة لأصحاب المعاشات بمقاعد في مجالس إدارة صناديق المعاشات.

ويجب أن تعطى الهيئة الحرية في تكوين وتنويع المحفظة الإستثمارية بما يحقق أعلى معدلات العائد الممكنة وفي نفس الوقت إيجاد التوازن بين العائد والمخاطرة ويجب الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وأراء خبراء الاقتصاد والتأمين في إدارة محافظ الهيئة. ويقترح إنشاء مجلس يضم في عضويته خبراء لديهم القدرة على التفكير في إيجاد مجالات متنوعة لإستثمار الأموال. ويتولى عمل الدراسات ووضع السياسات الخاصة بإستثمارات الصندوق وتحديد محفظته الإستثمارية وتوفيقها طبقاً لتقلبات السوق واحتياجات التنمية. وعلى المستوى الإقتصادي لا بد أن تساهم نظم التأمين الإجتماعي في تنفيذ الخطة الإقتصادية للدولة ودفع هجلة الإستثمار وفي تطوير سوق المال و المحافظ الإستثمارية للبنوك. ونقترح أن تشمل المحفظة الإستثمارية مايلي:

1- أذون الخزانة الحكومية باعتبار أن الحكومة هي الضامن النهائي للصندوق وتمثل الحد الأدنى للعائد من الإستثمارات. وفي نفس الوقت تساعد على توفير السيولة اللازمة للدولة للوفاء بالتزاماتها.

2- ودائع بنكية وحسابات جارية توفر السيولة اللازمة لسداد التزاماتها.

3- إستثمارات في البورصة عن طريق المحافظ الإستثمارية بعد دراسة المخاطرة و العائد المتوقع.

4- إستثمارات في اصول ثابتة تحقق عائد سنوي مع ازدياد قيمة الأصول مع الوقت مثل مباني مكاتب الشركات والإستثمار العقاري.

5- إستثمار في الشركات الإستثمارية الجديدة فالإستثمار في المشروعات الإنتاجية المدروسة والناجحة يحقق إلي جانب العائد المناسب والمضمون فرص عمالة جديدة ومنسقة للعمال

6- الشركات المصرية المتداولة في البورصة لدعم توسعاتها.

7- الإستثمار في مشروعات البنية التحتية مثل محطات توليد الكهرباء.

8- الاستعانة بالمكاتب الاستشارية المحلية وتنويعها بشرط الا يزيد قيمة تعاقدات الهيئة مع هذه المكاتب عن قيمة رأس المال المستثمر بواسطة اصحاب المكتب نفسه في أي من الأنشطة الاستثمارية المتفق عليها وطبقا لقواعد يتفق عليها.

وجدير بالذكر ان في نظام مبارك السابق لجأت الحكومات الى استعمال اموال صندوق المعاشات لشراء اسهم في شركات قطاع عام متعثرة لغرض ان يستعمل العائد لسداد جزء من ديون هذه الشركات حتى يمكن تخصيصها. وتم بعد ذلك بيع هذه الشركات باسعار متدنية لا تتناسب حتى مع اصول هذه الشركات مما تسبب في خسائر كبيرة لصندوق المعاشات.

ويجب توجيه الاستثمارات نحو مشروعات انتاجية تفتح فرص عمل لأبناء العاملين العاطلين وتزيد من عدد المشتركين في الصندوق ومشروعات وخدمات اساسية وتدريبية تحقق التنمية البشرية وترفع مستوى قدرة العاملين علي التكسب. وهناك مجالات عديدة لأوجه الاستثمارات التي تعود بالفائدة علي العمال ولا تخل بشروطي الضمان والعائد مثل الاستثمار في الجمعيات التعاونية لبناء المساكن الشعبية للعمال ومجمعات الصناعات الصغيرة والورش المجهزة التي تؤجر لإصحاب الحرف وتحقق فائدة مباشرة للمؤمن عليهم، والتأجير الطويل الذي ينتهي بالتملك لماكينات الإنتاج وسيارات النقل للمصانع والمزارع.

10.3 النظام الضرائبي:

تنص المادة من دستور 2014 على أن "يهدف النظام الضريبي وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية و التنمية الإقتصادية." ولذلك فلا بد للسياسة الضريبية أن تحقق التوازن بين

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين التكلفة وعائد الخدمات
- زيادة الحصيلة الضريبية كأهم مورد للدولة ويمثل قرابة 76% من دخل الدولة
- آلية ديناميكية هامة في تحريك الاقتصاد ككل وتشجيع وتوجيه الاستثمارات طبقا للأهداف المرحلية للخطة.

وطبقا لإحصائيات الدولية يقع قرابة 20% من السكان تحت الحد العالمي للفقر (دولار واحد في اليوم)، ويستهلك 10% من السكان 3.9% من الاستهلاك الكلي، بينما تستهلك أعلى 10% من السكان 27.6% من الإستهلاك الكلي. وهناك 2% من السكان يزيد دخلهم عن 15 ألف دولار سنويا. بينما أعلى 1% من السكان يزيد دخلهم عن 25 ألف دولار. وهذا يدل علي خلل كبير في توزيع الدخل.

لذلك يجب إجراء تغيير حقيقي وجوهري في نظام الضرائب نحو نظام متعدد الشرائح وتصاعدي يعفي الفقراء ومحدودي الدخل من الضريبة ، ويفرض ضرائب عادلة علي الأثرياء ، ويفرض ضرائب علي المكاسب الرأسمالية في البورصة وعلي فوائد البنوك والتداول العقاري. والحصيلة المتجددة سنويا لهذا التغيير لنظام الضرائب يمكن أن تتجاوز في عام واحد قيمة قرض صندوق النقد الدولي.

والشرائح الضريبية وفقاً للتعديل الضريبي هي (مادة 8 من القانون 101 لسنة 2013)

الشريحة الأولى: حتى 5000 جنيه في السنة معفاة من الضريبة .
الشريحة الثانية: أكثر من 5000 جنيه حتى 30000 جنيه (10%)
الشريحة الثالثة: أكثر من 30000 جنيه حتى 45000 جنيه (15%)

الشريحة الرابعة:أكثر من 45000 جنيه حتى 250000 جنيه (20%)
الشريحة الخامسة:أكثر من 250000 جنيه (25%)

المقترحات

- الإعفاء الضريبي يعفي شريحة يكون في حدود 12000 جنيه (أو شريحة 10% من ادنى الدخل). ويسري الإعفاء على الموظفين وبقية الاشخاص الطبيعيين سواء المهنيين أو أصحاب الأنشطة البسيطة (المنشآت الفردية) دون تمييز في المعاملة الضريبية.
- تعديل الشريحة الرابعة و الخامسة بحيث تتدرج الشرائح الضريبية للدخول من 45 ألف جنيه إلى 5 ملايين جنيه أو أكثر (بحد أقصى 35%) لتحقيق العدالة الإجتماعية.
- علما بأن الضرائب في معظم دول العالم تتجاوز الـ 30% وفي الصين تصل إلى 35% وفي السويد حوالي 42% وفي إنجلترا 36% .
- لتشجيع الإستثمار وتكوين الشركات الجديدة تحسب الشريحة كمجموع الدخل مطروح منه الأستثمارات الجديدة، وتحدد الإستثمارات المذكورة بقانون أو لائحة تنفيذية يصدرها مجلس الوزراء (أسهم في البورصة ،أسهم في صناديق الإستثمار المشترك، ودائع استثمارية، شهادات الإستثمار، أو شريك في شركة مساهمة جديدة). ويجب أن يحدد القانون أولويات للإستثمارات التي تساعد في فتح فرص عمل جديدة وليست المضاربات التي لا تضيف للإنتاج القومي. فمثلا إذا كان دخل الممول الصافي 250 ألف جنيه ولكن اعاد استثمار 100 ألف منها في صورة ودائع استثمارية مربوطة واسهم ، فتحسب الضريبة على اساس ان الشريحة الضريبية هي 150 ألف جنيه وليس 250 ألف جنيه.

إدخال النظم الالكترونية الحديثة التي تربط الحسابات البنكية للشركات مباشرة مع نظام آلي للمحاسبة وحساب الضرائب.

تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة على التسجيل ودفع الضرائب بربط الخدمات الحكومية بالبطاقات الضريبية.

ملاحقة كبار الممولين المتهربين من دفع الضرائب. وزيادة عدد المحصلين طبقا للنسب المعمل بها في الدول المتقدمة لإن نقص أعداد المحصلين يسبب في ضياع مستحقات للدولة وزيادة المحصلين أكثر مما يجب يقلل من كفاءة تحصيل الضرائب ويسبب إهدار لميزانية الدولة في صورة أجور غير منتجة. تسهيل تقديم النماذج الضريبية الكترونبا ودفع الضرائب الكترونبا و الرسوم الكترونبا من خلال الحسابات البنكية للعميل ومن خلال المنافذ الآلية للبنوك ومن خلال ماكينات مؤمنة في جميع المصالح الحكومية. وعمل نظم الكترونية لربط حسابات العميل الكترونبا للتوريد المباشر لضريبة المبيعات وحسابات الضرائب المستحقة. ونظم الكترونية ذكية لمراجعة الإقرار الضريبي وكشف الأخطاء. ووعمل نظام للمراجعة والتدقيق لـ 10% من الممولين سنويا على أن يشمل التدقيق إلى خمس سنوات ماضية.

إعادة النظر في نصيب المحليات من الضرائب وبحيث يعود جزء من الضرائب في صورة خدمات مباشرة لسكان المنطقة أو للصناعات و الأنشطة التجارية في المنطقة.

■ الديون الداخلية و الخارجية

كما ذكرنا من قبل فإن إجمالي ديون مصر طبقا لآخر الأرقام بنهاية 2013 تقدر بين 1400 إلى 1600 مليار جنيه دين داخلي ، بينما يقدر الدين الخارجي بين 42 إلى 46 مليار دولار وهي تمثل في المتوسط 27% من إجمالي الإنفاق العام.

ويقترح في هذا الصدد التفاوض مع الجهات الدانئة لمصر لتحقيق بعض أو كل المطالب التالية:

التفاوض لدي الأوساط الدولية لإسقاط جزء من المديونية.

تحويل جزء من المديونية إلى مساهمات مباشرة في شركات مساهمة كبرى تؤسسها الحكومة لإنشاء مشروعات عملاقة ذات جدوى اقتصادية، مثلما هو معمول به مع إيطاليا.

لإعادة جدولة الديون بمزايا أفضل مثل محاولة تثبيت الفائدة الإجمالية وإطالة فترة السداد.

دراسة شراء المديونيات الخارجية من أسواق الدين العالمية بفائدة منخفضة. وهناك أموال هائلة في العالم يمكن أن تساهم في هذا المجال بسبب انخفاض سعر الفائدة في البلاد المتقدمة إذا ما توافرت لها ضمانات معقولة.

التفاوض مع البنوك الدانئة للحكومة المصرية بموجب سندات و أذون الخزانة والبالغ قيمه الدين الداخلي لتسوية المديونية الحكوميه وتخفيض قيمه الفوائد المحتسبه. ، فمن الممكن التفاوض مع البنوك الدانئة لتخفيض الفوائد علي القروض المتراكمة بحيث لا يزيد سعر الفائدة بأكثر من نقطة مئوية عن سعر الفائدة الذي يعطي لأصحاب الودائع في الجهاز المصرفي. مما سيوفر مبالغ كبيرة للموازنة العامه سنويا وهذا امر طبيعي فالظروف الحاليه التي تمر بها مصر اقتصاديا وسياسيا تتيح التفاوض مع البنوك كأى مدين متعثر. تسوية المديونيات المتبادلة للجهات الحكوميه ، وإنهاء ملف التشابكات الماليه بما يعزز من فرص تحصيل حقوق الدوله الضائعه.

10.4 الشركات المتعثرة

تعتبر مشاكل الشركات المتعسرة بسبب تراكم فوائد البنوك من أخطر المشاكل التي تسببت في تصفية مئات الشركات المنتجة أو تعجزها بطريقة تمنعها من النمو والمنافسة والاستغلال الكامل لقدراتها الإنتاجية. والحقيقة الهامة أن تصفية أي شركة منتجة تحت وطأة الديون لا يخدم الأهداف القومية ولا يضمن للبنك الممول الحصول على مستحقاته. فالهدف من وراء الحلول المقترحة يجب أن يدور حول خلق ظروف جديدة للشركات المتعثرة الجادة تمكنها من توفيق أوضاعها وتحقيق النمو المطلوب والقدرة على المنافسة واستغلال كامل لقدراتها والمحافظة على وظائف العاملين بها. ويشمل ذلك الدعم الفني والإداري و المادي للشركات الجادة. في ضوء هذا الهدف يمكن وضع العديد من الاقتراحات:

وضع سقف للفوائد المتركمة على الديون وهو نظام متبع في بعض البلدان الرأسمالية، ووضع قواعد معقولة لتحويل الديون إلى حصص في ملكية الشركات، وإنشاء صناديق لقروض بفوائد مخفضة لاستبدال الديون عالية الفوائد،

تمكين الشركات المتعسرة من تجميد استحقاقات البنوك الدانئة لفترة محددة حتى تتمكن من توفيق أوضاعها كما هو متبع في كثير من بلاد العالم. ففي الولايات المتحدة من الممكن للشركات المتعسرة من محكمة الإفلاس وضعها تحت "الفصل 11" من قانون الإفلاس الأمريكي 11، يودع عادة من قبل الشركات التي تتطلب وقتا لإعادة هيكلة ديونها. وهو شكل من أشكال الإفلاس التي تنطوي على إعادة تنظيم الشؤون التجارية للمدين وأصوله. حيث يتعاون الدائن و المدين في وضع خطة لإعادة تنظيم الشركة وإعادة هيكلة ديونها ويوافق عليها كل الدائنين.

وومنها مثلا امكانية بيع الأصول مثل المباني و ماكينات الإنتاج و إعادة استئجارها بواسطة البنك الدائن أو لطرف ثالث.

وضع اللوائح المنظمة التي تشجع البنوك على الدخول كشريك في حصص رأس المال لتقليل التعارض الطبيعي بين مصالح البنوك الدائنة والشركات المقترضة، وبحيث تستفيد الشركات من الخبرات والكفاءات الموجودة لدى البنوك، وليكون للبنوك مسؤولية أكبر في إنجاح هذه الشركات. ولا بد من العمل على إعادة تشغيل كافة المصانع المغلقة والتي تقدر بأكثر من 4000 مصنع وتذليل كافة العقبات امام تشغيلها وتستوعب هذه المصانع المغلقة أكثر من 2 مليون عامل.

جميع مصانع وشركات الغزل والنسيج في مصر سواء القطاع العام أو القطاع الخاص أو الأستثمارى تحتاج إلى تمويل ويجب توفير التمويل عن طريق الأتى:-

تغيير الكيان القانونى لجميع شركات الغزل و النسيج المتعثرة إلى لشركات مساهمه وزيادة رأس مالها بطرح اسهمها في السوق المالي، أو للمستثمرين أو لصناديق الاستثمار وتحويل ديون البنوك إلى اسهم.

العمل على سرعة إجراءات التقاضى فى المشاكل الماليه والإقتصادي التي تنشأ بين المستثمرين بعضهم البعض أو التي تنشأ بين المستثمرين والجهات الأخرى سواء كانت حكوميه أو غير حكوميه بزيادة أعداد المحاكم الإقتصادييه على مستوى مصر وتفعيل دور مركز تسوية المنازعات بالهيئه العامه للإستثمار.

10.5 البورصة والأوراق المالية



تعتبر البورصة من أهم آليات الإنعاش الإقتصادي بما لها من قدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية على السواء. و لكي تساهم البورصة في إنعاش الإقتصاد ولا تتحول إلى مضاربات لا تفتح فرص عمل ولا تعود بقيمة حقيقية على الإقتصاد وتجعل السوق المالي عرضة للهزات العنيف من المضاربين المحترفين الذين يحققوا ارباح كبيرة من هذه الهزات وغالبا ما يكون فيه الفائز المضارب الأجنبي الذي يخرج بما جمع من اموال البسطاء من المستثمرين المواطنين. فلا يكفي فقط إعادة تنظيمها ولكن لابد من تنظيم آليات أخرى هامة تساهم في تشجيع وحماية صغار المستثمرين وتوجيه الاستثمارات للتوسع الحقيقي للشركات المساهمة ولتشجيع إنشاء الشركات الجديدة. ويجب وضع القواعد المنظمة لضمان الشفافية للشركات المندرجة في البورصة والتعاملات المالية لمديري الشركات وأعضاء مجالس إدارتها وكبار المستثمرين بها ومراقبة الأخبار التي تسربها الشركات وضبط الأخبار

الزائفة. وتسهيل إجراءات طلبات طرح أسهم جديدة للشركات القائمة للتوسع في الشركات وتنوع الأسهم المطروحة ، وإجراءات دمج وتقسيم الأسهم، وإجراءات ضم وتقسيم الشركات ، ووضع الإجراءات المنظمة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية لمنع الهزات المفترقة للبورصة ويجب الاستفادة من التجربة الصينية لحماية البورصة المصرية من المضاربين اللذين احترقوا الاكتساب من افتعال الهزات في سوق المال. ويجب ان تكون السياسة الضريبية سياسة مدروسة جيدا قبل طرحها. لأن وجود مساحة من المضاربات ضرورية لرفع القيمة السوقية واجتذاب مستثمرين جدد ولاكن لابد من تحويل الاستثمارات إلى استثمارات حقيقية بالتوسع السريع في الشركات القائمة بطرح اسهم جديدة وإنشاء شركات جديدة وإدخال مزيد من الشركات المساهمة إلى البورصة.

وفيما يلي مزيد من الاقتراحات و التوصيات:

- 1- تشجيع الشركات المدمجة في البورصة على عمل خطط للتوسع وإصدار اسهم للتوسع وطرحه في البورصة في الوقت المناسب لتحويل الاستثمارات في البورصة إلى استثمارات حقيقية تفتح فرص عمل وتضيف إلى الناتج القومي.
- 2- تشجيع ادخال الشركات القائمة و الجديدة على التحول إلى شركات مساهمة والدخول في البورصة وطرح اسهم جديدة لزيادة رأس مالها للحصول على التمويل اللازم لتحديث خطوط الانتاج وزيادة الانتاج ولزيادة قدراتها على التصدير و المنافسة.
- 3- عمل نظام ضرائبي خاص بالبورصة أو رسوم ونظام للحوافز لتشجع الاستثمار الحقيقي البعيد المدى وتسمح بقدر مناسب من المضاربات بالقدر اللازم لإنعاش البورصة وتسخينها دون الوصول إلى المرحلة الحرجة وقياس حجم المضاربات بحجم الاستثمارات الحقيقية بحيث يكون هناك اتزان دون الوصول إلى منطقة عدم الاتزان.
- 4- تسهيل التداول المباشر الالكتروني. ولكن لابد هنا من التحذير من الربط المباشر بنظم الكمبيوتر التي تأخذ قرارات البيع والشراء وتنفذها تلقائيا لأنها كلها متشابهة جدا في طريقة عملها وتعتمد على رصد مؤشرات معينة وبالتالي إذا رصدت مؤشر معين فسفاجئ بالآلاف الكمبيوترات تصدر قرارات بالبيع في نفس الوقت أو الشراء في نفس الوقت مما يزيد من تذبذبات البورصة ويجعلها عرضة للانهييار.
- 5- **Mutual Funds** المحافظ المالية و تنويعها باعتبارها أهم آليات تجميع المدخرات الصغيرة في أوعية استثمارية كبيرة ومتعددة المجالات ومتعددة في مستوى العائد والمجازفة وأكثر ضمانا بسبب تعدد الشركات التي تستثمر فيها وتناسب أكثر صغار المستثمرين. وتكون هذه الأموال متوافرة لشركات التمويل و البنوك وشركات المخاطرة **Venture Capital** بنسبة من رأس المال المدفوع في هذه الشركات. و تشجيع الاستثمار المحلي الطويل الأجل بتنوع أشكال صناديق المعاشات الغير حكومية ونظم التأمين وصناديق الادخار. و تشجيع النقابات على إنشاء برامج إضافية للمعاشات والتأمينات والادخار بدرجات متفاوتة في المجازفة. و إعادة تنظيم أموال المعاشات والتأمينات الحكومية باستثمارها في الأوعية الادخارية والمحافظ الاستثمارية لضمان اكبر عائد لأموال المعاشات. و وضع التشريعات والقوانين الخاصة بشركات التمويل و شركات توظيف الأموال وشركات المخاطرة لما لها من أهمية في تسهيل إنشاء الشركات الجديدة و تبني الأفكار الجديدة و تحويلها إلى قالب تجاري بكفاءة عالية. و مراجعة القوانين المنظمة للشركات المساهمة لتنوع أشكالها وطرق إدارته. و تسهيل الإجراءات و القوانين الخاصة بفروع البنوك الأجنبية و البنوك الإسلامية. و عمل شبكة اتصالات موحدة بالبنوك، و تزويدها بالطرق الحديثة لمطابقة التوقعات و التسوية الآلية للشيكات بين البنوك، وتنويع الخدمات المصرفية وتوفيرها عن طريق الانترنت، وإدخال الربط الآلي لحسابات العملاء بنظم برمجيات المحاسبة لدى الشركات. و ربط هذه الشبكة بالشبكات العالمية للبنوك لجعل مصر مركزا عالميا رئيسيا للمعاملات والخدمات البنكية والخدمات البنكية الالكترونية.

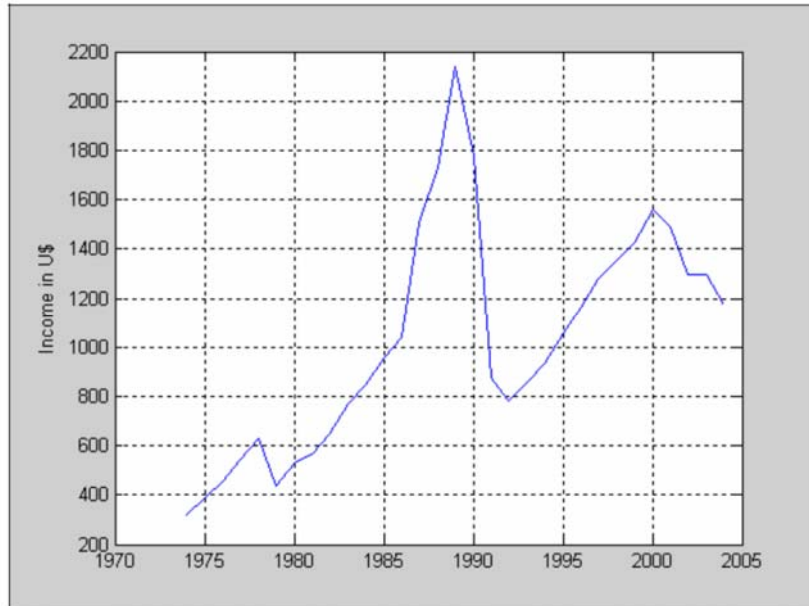
10.6 شركات توظيف الأموال

بدأت نشأة ظاهرة توظيف الأموال في نهاية السبعينيات و تحديداً في عام 1978. وقد ظهرت صورة جديدة من الشركات التي تعمل في مجال تجميع المدخرات وتوظيفها في النشاط الاستثماري ، وهي ما عرفت بشركات توظيف الأموال، وقد استطاعت هذه الشركات أن تجتذب مجموعة كبيرة من أصحاب المدخرات؛ وذلك لاعتمادها على ركيزتين أساسيتين : إعلانها أنها تتعامل ووفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ، وأن العوائد التي تقوم بتوزيعها دورياً و بانتظام تزيد كثيراً عن العوائد السائدة التي تحققها وتوزعها المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ، والمؤسسات النقدية بصفة خاصة. فشهدت فترة الثمانينات ازدهار نشاط توظيف الأموال ، لما إسم به هذه الفترة من انخفاض أسعار الفائدة بالبنوك. وقد كانت تلك الظروف الاقتصادية مناخاً مناسباً لظهور هذا النشاط ، الذي اجتذب جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة وصغار المدخرات وصغار المستثمرين نظير عائد شهري أو سنوي تجاوز أحياناً 3 % شهرياً.

وتتكوّن مصادر أموال هذه الشركات من مصدرين أساسيين هما: رأس المال المدفوع من أصحاب الشركات، وأموال المودعين أو الودائع تحت شرط المشاركة في الربح وفي الخسارة، وتمثّل الودائع العنصر الرئيس لها، وإن اختلف الوزن النسبي لها من شركة لأخرى.

تُعتبر هذه الشركات أداة فعّالة في مجال الاستثمار؛ حيث تقوم بدور جوهري في الحياة الاقتصادية المعاصرة؛ تمويلًا واستثمارًا، وإنتاجًا وتوزيعًا، وتُعدّ المؤسسات النقدية التي تتخصّص في تجميع المدّخرات من ناحية، واستخدامها لتمويل الاستثمار بصور مختلفة من ناحية أخرى - من أهم هذه الشركات في الاقتصاد المعاصر.

وكانت شركات توظيف الأموال من أهم العوامل في إحداث نهضة اقتصادية خلال عقد الثمانينات بسبب قدرتها الفائقة على تجميع المدخرات الصغيرة في أوعية استثمارية ضخمة بجانب الحرية المطلقة للقائمين عليها في اتخاذ القرارات السريعة و الدخول في مشروعات ومعاملات تتسم بالمجازفة مع الربح العالى السريع. كما قامت بمساعدة الشركات المتعسرة واستيراد الآلات و الخامات للمصانع وأحياناً للدولة و الدخول في شراكة مع الشركات القائمة لتوسيع خطوط الإنتاج ، وأنشأت شركات لاستصلاح الأراضي و إقامة المصانع وكانت لها شبكة دولية ساهمت في فتح اسواق جديدة للتصدير. و الشكل البياني الآتي من أرقام نشرها البنك الدولي سنة 2002



شكل 10-1 نمو نصيب الفرد من الأنتاج القومي بين 1970-2005

و الشكل يبين بوضوح نمو الإنتاج القومي مقسوما على عدد السكان (نصيب الفرد من الناتج القومي) بين عام 1979 و عام 1993. ويلاحظ هنا حقيقة هامة يجب أن يعرفها الجيل الجديد ليدرك أننا قادرون على تحقيق معدلات تعادل وتفوق ما حققته دول جنوب شرق آسيا. أيها الأخوة و الأخوات لقد كان متوسط معدل التنمية في مصر في الفترة بين 1979 إلى 1989 يقدر 9,5% حين كانت روح العاشر من رمضان مازالت متوهجة في صدور الأمة وكانت هذه المعدلات تفوق معدلات النمو في جنوب شرق آسيا. أما الصين فلم تكن قد بدأت برنامجها الاقتصادي بعد. وأدى الانفتاح الاقتصادي الذي بدأه الرئيس أنور السادات في نهاية السبعينات و ظاهرة شركات توظيف الأموال في الثمانينات إلى استمرار الانتعاش الاقتصادي حتى نهاي الثمانينات. كما حقق القطاع الصناعي أعلى نمو له حتى بلغ 20% سنويا. وبلغ معدل النمو في الإنتاج القومي في أحد السنوات 14%. ويبين الشكل أيضا أننا استطعنا مضاعفة دخل الفرد أكثر من 400% في عشر سنوات بين 1979 إلى 1989. و يلاحظ أن أعلى دخل للفرد كان في أواخر الثمانينات حين حقق الإنتاج القومي أعلى رقم له عندما وصلت إنتاجية المصانع و المزارع الجديدة إلى أعلى معدلات إنتاجية لها. وكان هذا النجاح بالرغم من تفشي ظاهرة الشراء و الإسراف بعد عقدين من التقشف والحرمان.

ثم جاءت النكسة الاقتصادية الكبرى بانهيار شركات توظيف الأموال وانهار معها الاقتصاد المصري فشهدت السنوات التالية منذ عام 1989 و حتى منتصف التسعينات تدنى مطرد في الدخل القومي وتزايد الأسعار وانخفاض في دخل الفرد الحقيقي أدى إلى دخول مصر إلى حظيرة البلدان الفقيرة منذ بداية التسعينات وحتى مطلع القرن الواحد و العشرين.

وانخفضت معدلات التنمية عند بداية التسعينات حتى وصلت إلى 0.3% . وهي في الحقيقة ربما تكون سالبة إذا ما أخذنا في الاعتبار زيادة الاسعار وزيادة عدد السكان. كما ازدادت البطالة بعد أن فقدت أكثر من مليون اسرة وظائفها نتيجة انهيار شركات توظيف الأموال.

وبالرغم من نجاح هذه شركات توظيف الأموال في إحداث نمو اقتصادي سريع وعلى أوسع نطاق، وقدرتها الفائقة على احتذاب أموال الأفراد، إلا أنها تعرضت لحملة كبيرة من الانتقادات، وتضاربت الآراء ما بين مؤيد ومعارض لهذه الشركات، وخصوصاً أن العمل في بعض هذه الشركات يعتمد على خبرة القائمين على إدارتها دون الاعتماد على وجود قواعد علمية يسترشد بها القائمون عليها من حيث الإدارة والتنظيم والتوظيف. وقد استمرت هذه الشركات تمارس عملها غير المقتن في جميع الأموال واستخداماتها لما يقرب من عشر سنوات، مع غياب القواعد التي تضمن السلامة المالية لبعض هذه الشركات التي تزاوول عملها دون ضوابط معروفة، ودون التقيد بأصول محاسبية تتناسب مع حجم الأموال التي جمعها.

ومن ناحية أخرى ادت هذه الظاهرة إلى تناقص حاد في أموال المودعين لدى البنوك الوطنية و الحكومية وتناقص السيولة البنكية وأدى إلى اضعاف قدرة الحكومة على اللجوء إلى القروض الداخلية لتوفير السيولة اللازمة لها. ونتج عن حركة الانتعاش الاقتصادي زيادة كبيرة في الطلب على الدولار لشراء الماكينات وخطوط الانتاج ومعدات المصانع التي شهدت طفرة كبيرة في فترة زمنية قصيرة مما أدى إلى تناقص الاحتياطي الحكومي من العملة الصعبة وعدم قدرة الحكومة على توفير العملة الصعبة المطلوبة لحركة التنمية فتفشيت ظاهرة السوق السوداء للعملات الأجنبية. واتهمت الحكومة شركات توظيف الأموال بأنها السبب في تناقص الاحتياطي لمتاجرتهم في سوق الأوراق المالية.

ومما زاد الطين بلة أنه في انتخابات مجلس الشعب عام 1987 ظهرت القوى الإسلامية واضحة وكان تأثير رموز شركات توظيف الأموال واضحا في دعم المرشحين الإسلاميين، وتأثيرهم المتزايد على الشارع المصري. وكان ذلك مؤشرا خطيرا لصانعي القرار السياسي في مصر على خطورة نمو هذا المارد وطموحاته السياسية. كما لفت التأثير السياسي للقوة الإسلامية انتباه كثير من الدول والصحف العالمية واثار مخاوفهم من توحش التيار الإسلامي في المنطقة وخطورته على النظم الموجودة. فبدأت

الصحف ووسائل الإعلام المحلية والعالمية حملة محمومة للتخويف و التشكيك في ظاهرة شركات
توظيف الأموال. فقامت الحكومة بتوجيه التهم لرموز هذه الشركات واستولى المدعي الاشتراكي على
اموالهم ، وقام بتصفية اصولهم بحجة تأمين أموال المودعين.
وصدر قانون رقم 146 لسنة 1988 لتقنين وتنظيم هذا النوع الجديد من المؤسسات المالية في
الاقتصاد المصري؛ من حيث إنشائها، ومزاولة نشاطها، والرقابة عليها، ولكن في الواقع جاء ليقضي
على هذه الظاهرة بالرغم من أهميتها وقدرتها الفارقة على انعاش الاقتصاد. وطبقا لموقع وزارة
الداخلية المصري
" ونظراً للضوابط الصارمة التي حددها القانون رقم 146 لسنة 1988 ، لإنشاء تلك الشركات ، سواء
بالنسبة للشكل القانوني أو حجم رأس المال ، والإشراف المباشر للبنك المركزي والهيئة العامة لسوق
المال على أعمالها ، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه لم تأسس شركة لتلقى الأموال منذ صدور القانون ،
وحتى الآن "

و الخطأ الثاني الذي ارتكبه الحكومة في معالجة ظاهرة شركات توظيف الأموال أن الحكومة لجأت في
ذلك الوقت إلى رفع سعر الفائدة حتى وصل إلى 18% وذلك لتشجيع التحويلات من الدولار إلى
الجنيه وكبديل لشركات توظيف الأموال. وبالرغم من نجاح هذه السياسة المالية في زيادة احتياطي
الدولة من الدولار، إلا أنها أدت إلى تدهور و انكماش الاستثمارات الصناعية و إفلاس أعداد ضخمة من
المصانع و المزارع التي أنشأت في فترة الانفتاح. و عجزت الصناعة عن المنافسة في الأسواق
العالمية وخروجها تماما من هذه الأسواق. وأدى ذلك أيضا إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى مستوى
رهيب، وتسارع انهيار الاقتصاد المصري كما في الشكل السابق مما أدى إلى تدهور الأحوال
الاجتماعية وظهور الأفكار المتطرفة وحوادث الإرهاب في مطلع التسعينات.

و بصرف النظر على اننا نسمي هذه الشركات اسلامية أو غير اسلامية فمن المنظور الاقتصادي
البحث هي شركات مخاطرة تعتمد بدرجة كبيرة على خبرة اصحابها في إنشاء الشركات وتبني الأفكار
وتحويلها إلى منتجات وتصحيح أوضاع الشركات المتعسرة. كما تقوم بتاجير ماكينات الإنتاج وتمويل
شراء المواد الخام والدخول كشريك في الشركات الجديدة. فلا بد من السماح لهذا النوع من الشركات
وتقنين عمله.

وهناك دراسات إقتصادية عديدة تحض إلى بذل المزيد من الجهود في العديد من البلدان لإزالة العقبات
التي تحول دون تجريب أشكال إقتصادية جديدة وإتاحة مساحة من المخاطرة في الاقتصاد. وهناك حاجة
إلى آلية تمويلية بشكل خاص فيما يتعلق المراحل الأولى من تشكيل الأعمال و الشركات الجديدة
وتطوير وانتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة. فهي تقوم بتوفير رأس مال في المراحل الأولى للأفكار
(حيث احتمالات الفشل تكون كبيرة) وتوفر التقاء بين من لديهم أفكار ولكن ليس عندهم الخبرة
السوقية ومن لديهم المال والخبرة التسويقية لتحويل الأفكار إلى منتجات وشركات تعود بالنفع على
الطرفين وعلى الاقتصاد ككل. هذا النوع من التمويل يقوم به رأس المال المعروف بسم شركات
المخاطرة أو رأس المال الإستثماري **venture capital**.

وهو يشبه كثيرا الدور الذي تقوم به شركات توظيف الأموال. ونحب أن نؤكد أن رأس المال
الاستثماري ليس هو النوع الوحيد من التمويل وهذا أمر مهم في هذا السياق، ولكن كلا التمويل
الرسمية وغير الرسمية تلعب دورا متميزا في مراحل نمو وتشغيل الشركات.
و الحقيقة أن شركات توظيف الأموال في الثمانينات كانت يملكها ويديرها أفراد أو عائلات ولديهم روح
المخاطرة وخبرة كبيرة في التعامل مع السوق. ويجب النظر إليهم كثروة قومية يجب الاستفادة منهم
وتوجيههم بحيث يستفاد منهم مع وجود انزان بين طموحاتهم والدور المطلوب منهم في عملية التنمية
ودون الإضرار بالجوانب الإقتصادية الأخرى عن طريق ايجاد صيغة مقبولة لتنظيم الأنشطة مع شفافية
و ضمانات لحقوق المستثمرين.

وفي تجارب الدول الأخرى نجد أن الحكومات نفسها تخصص لهم جزء من الاستثمارات القومية لما لهم من تأثير كبير على تقوية نمو الشركات الصغيرة و المتوسطة ودعمها بالمال و الخبرة . و جدير بالذكر أن البنوك العادية لا تستطيع أن تقوم بنفس الدور لما عليها من قيود شديدة لضمان اموال المودعين. أما شركات توظيف الأموال فتقوم على اساس الاتفاق بين الشركة و المودعين على تحمل المشاركة في الربح وفي الخسارة.

وعلى سبيل المثال من الممكن أن يكون هناك تصنيف لهذه الشركات يتم قياسه بصورة دورية وبناء عليه يحدد لها نسبة اموال المودعين إلى اموال المؤسسين. فمثلا عند بداية النشاط تكون هذه النسبة 1:1 وطبقا لنجاحها واصولها يسمح لها بزيادة هذه النسبة تدريجيا إلى أن تصل نسبة قصوى تعادل النسبة التي يحددها البنك المركزي للبنوك. ويجب ايضا تمكينهم من استثمار المحافظ الاستثمارية Mutual Funds المصنفة عالية العائد. عالية المخاطرة.

فلا بد من إعادة النظر في قانون 1988 ليعطي حرية أكثر و مساحة أكبر لهذه الشركات في تحفيز وتسريع النمو الاقتصادي ودعم الشركات الصغيرة و المتوسطة. وخاصة أن إحداث الطفرة الاقتصادية المطلوبة تتطلب من القيادة السياسية تفكير متفتح وغير تقليدي ، تفكير يتقبل جميع الأفكار و الطاقات و المواهب الموجودة في ابناء و طئنا ويعمل على كسبه و تجنيدها لتحقيق النهضة المنشودة و يدرك أخطاء الحكومة في عام 1989.

10.7 قوانين الاستثمار

يوجد فائض استثماري في منطقة الخليج يقدر ب 1.3 تريليون دولار ، وعلينا أن نخطط لاجتذاب ولو 10% منها خلال الأربع سنوات القادمة. كل المطلوب هو وجود تصور أولي للمشروعات الضخمة و حجم الاستثمارات و العائد المتوقع و التسهيلات المقدمة لهذه المشروعات، و يجب أن نتعلم من تجربة دبي في اجتذاب الاستثمارات العربية و الأجنبية (3 تريليون دولار في فترة 20 سنة) وهناك أيضا مدخرات المصريين و الأموال المهربة بالخارج وهي تقدر ب 150 مليار دولار، بالإضافة إلى الأموال التي هربتها رموز النظام السابق بعد قيام ثورة 25 يناير.

إصدار قانون لإعفاء الضرائب عن أرباح المستثمرين (capital gain) ، للذين يؤسسون شركات مساهمة من تاريخ صدور القانون ولمدة عامين لتشجيع إنشاء شركات جديدة.

لتشجيع الإستثمار و تكوين الشركات الجديدة بتعديل قانون الضرائب لمدة محددة بحيث تحسب الشريحة الضريبية كمجموع الدخل مطروح منه الاستثمارات الجديدة و يحدد القانون أو اللائحة التنفيذية للاستثمارات المسموح بها.

تسهيل إجراءات تسجيل شركات نظم المعلومات بحيث يمكن للشباب إنشاء شركات مقرها المنزل الخاص بصرف النظر عن المكان و يتم التسجيل الكترونيا. و إلزام شركات نظم المعلومات الكبرى التي تحصل على مناقصات من الحكومة بإعطاء 20% على الأقل من الأعمال للشركات الناشئة. وإعفاء شركات نظم المعلومات و البرمجيات الجديدة المساهمة التي يتم إنشائها من تاريخ القانون ولمدة 5 أعوام ، من الضريبة لمدة 3 أعوام من تاريخ تسجيلها.

عمل معارض لأفكار الشباب تنظمها النقابات و المحليات مما يشجع التقاء الأفكار و الكفاءات مع رأس المال و إنشاء شركات تتبنى أفكار الشباب.

ابتكار و تبني معاملات مالية و محافظ وكروت الكترونية وإجراءات الكترونية لتسهيل التعامل التجاري عن طريق الانترنت لتحقيق طفرة سريعة في التصدير عن طريق الإنترنت. و يتطلب ذلك أيضا تبسيط إجراءات الشحن والتصدير وتوفيرها عن طريق الانترنت أو إلغائها للطرود التي تقل قيمتها عن 5000 جنيه مثلا.

إعادة النظر في قانون 1988 الخاص بشركات توظيف الأموال لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية ودعم الشركات الصغيرة و المتوسطة والإهتمام بشركات المخاطرة لدورها الهام في دعم الأفكار في مراحلها الأولى وتحويلها إلى منتجات تكنولوجيا.

إقامة حضانات للشركات الناشئة ، ووضع نظاما لتأجير الأراضي الصناعية و الورش الجاهزة الخدمات حتى لا تضطر المشروعات الناشئة إلى تجميد جزء كبير من رأسمالها في المباني و الإنشاءات و اللجوء إلى مصيدة القروض بدلا من تركيز إمكانياتها إلى الإنتاج و التوسع و المنافسة.

توفير ضمانات لقروض الشركات الناشئة ومشروعات الشباب وخاصة لشراء أدوات وماكينات الإنتاج بسبب إجماع البنوك عن مساعدة الشركات الناشئة. أو إنشاء صندوق تأمين للقروض يساهم فيه بنسبة 3-5% من قيمة القرض يتم تحديدها وفقا لدراسة أو بالتفاوض مع شركات التأمين.

إيجاد طرق تمويل جديدة تناسب الصناعات الصغيرة و المتوسطة وخاصة الناشئة منها مثل تأجير الماكينات ومعدات الورش و ادوات الانتاج ووسائل النقل والمواد الخام بالتقسيط.

كثير من الدول المصدرة لديها بنوك وصناديق لتمويل التصدير فيمكن للبنوك الوطنية للتفاوض معها مثلا لاستيراد ماكينات الانتاج للورش و المصانع الصغيرة وتقسيط ثمنها للشباب أو بطريق التأجير الطوي.

علينا أن ندرك جيدا أن هناك عشرات المناطق في العالم تتنافس على اجتذاب المستثمرين، ويتطلب ذلك خلق مناخ استثماري ينافس و يتفوق على مراكز جذب الاستثمارات العالمية. ويتحقق هذا المناخ أولا بتبسيط الإجراءات و شفافية المعاملات، ونزاهة التعامل و عمل مراكز لتقديم جميع الخدمات المطلوبة للمستثمر، وإبراز الميزات النسبية لمناطق المشروعات الاستثمارية. وعمل حملات إعلامية عن الأداء العالي لهذه الخدمات والمميزات المتوافرة للمستثمر في مصر. وعلى الملاحق التجارية في السفارات المصرية أن تقوم بدور هام في تنظيم حملات الدعاية و الإعلان عن المناطق الصالحة لمشروعات الاستثمار بمصر من حيث الموقع و المناخ و توافر الخدمات والمرافق وأسعارها وتوافر الأيدي العاملة وأسعارها والمميزات البيئية والسياحية في المناطق القريبة وتوافر الإسكان الراقى والطرق السريعة والمواصلات. وعمل مكاتب علاقات عامة تقدم خدمات خاصة للمستثمرين تقوم بتوضيح دور المستثمر ما له وما عليه (الإعفاءات والضرائب علي سبيل المثال) وإزالة أي غموض قد يعوق فهم القوانين الخاصة باستثمار الأموال الأجنبية مما قد ينتج عنه نفور من إدخال هذه الأموال إلى مصر وهروبها إلى أسواق دولية أخرى، وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية و إيجاد حلول لما قد يجده من مشاكل أو صعوبات. وعلى سبيل المثال في ماليزيا كان المستثمر الأجنبي إذا دخل أحد مراكز الحضانات للمشروعات الجديدة في الصباح فيمكنه إنهاء جميع الأوراق اللازمة بما في ذلك فتح الحساب البنكي وتسجيل شركته وبدأ نشاط شركته قبل انتهاء اليوم.

وطبقا للتصنيف الدولي لمناخ الاستثمار فتحتل مصر المرتبة 109 بين الدول. ولتسجيل نشاط تجاري تحتاج إلى 7 خطوات تأخذ 8 أيام بينما في كندا يتم التسجيل بخطوة واحدة والحصول على السجل التجاري في 4 أيام (لأنه يرسل بالبريد لمقر الشركة المذكور في الطلب). أما الأنشطة الصناعية فتأخذ

خطوات أكبر بكثير، فعلى سبيل المثال للحصول على تصريح بناء ربما يأخذ 6 شهور، بينما تسجيل ملكية أرض قد يأخذ 3 شهور.

أنشاء مكاتب خدمة الشركات الصغيرة و المتوسطة على غرار مكاتب Small Business Administration (SBA) في الولايات المتحدة لتقديم المشورة والتدريب و المعلومات وتبسيط الإجراءات وتوفير جميع التعاملات الحكومية.

ودعوة رجال الأعمال لحضور مؤتمرات عن فرص الاستثمار بمصر.

يجب أن تعمل الحكومة على تثبيت سعر صرف الجنيه لإعادة الثقة للمستثمر المحلي و الأجنبي تمكنه من عمل دراسات الجدوى لمشاريعه على أسس ثابتة كما فعلت الصين.

نظرا للطبيعة المختلفة لمصادر الاستثمار فنحن نقترح أن توجه الاستثمارات العربية أساسا إلى قطاع الإنشاءات و العقارات لعمل المجمعات التجارية الكبيرة و مباني الشركات العالمية و المشروعات السياحية. بينما توجه الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الحرة، أو للدخول مع رؤوس الأموال المحلية في مشروعات مشتركة لتصنيع المنتجات العالمية بغرض التصدير على أن يكون حصة التصدير لا تقل عن 70% مثلا. وهناك تجارب صناعية ناجحة في دول الخليج و من السهل اقناع اصحابها بعمل مصانع شبيها في مصر برؤوس اموال مشتركة.

رسم خريطة استثمارية بالتعاون مع الغرف التجارية و جمعيات رجال الأعمال لتحديد الإختناقات في الصناعات التحويلية أو الأساسية أو في الخامات و في مراحل التصدير وإعطاء الأولويات في الصناعات الناشئة لإزالة هذه الإختناقات. ودراسة أكفا السبل للتغلب عليها. وتحديد المنتجات الأساسية الاستراتيجية التي تحتاجها الصناعة وتأسيس شركات نصف حكومية أو حكومية لتوطينها.

10.9 التعويضات والغرامات من رموز نظام ما قبل 25 يناير.

هذا الرأي الذي سأعرضه وربما لا يتفق كثيرين معي ولكن من الأمانة أن أعرضه. إننا ونحن نتطلع إلى عهد جديد تتوحد فيه الأمة وتتكاتف وتتعاون لتحقيق حلمنا المشترك ونضاعف دخلنا القومي كل 5 سنوات، لابد أن ننظر للأمام. فلكي تنهض وتجري لتلحق بمن سبقك فعليك أن تنظر للأمام، وإذا نظرت إلى الخلف تعثرت مرة أخرى.

فلهذا لا بد أن نطوي صفحة الماضي. وكل من يريد أن يمد يده ليساهم في البناء لا يمكن أن نردها ولا يمكننا أن نقفل باب التوبة التي فتحتها الله للناس ونحن نسأل الله أن يجعل كل من عارض وعادى هذه الثورة أن يعز بهم هذا الوطن الحبيب ويجعل منهم أمثال أبو سفيان وعمر ابن الخطاب وخالد بن الوليد وعكرمة بن أبي جهل. ونحن نوجه الدعوة لكل من تورط في النظام البائن أن يتوب إلى الله ويرد الحقوق إلى أصحابها ما أمكن ويعاهد الله على الولاء لوطنه وخدمة شعبة و العمل على رفعة وطننا واسترداد مكاننا التاريخي بين الأمم.

ويتم فتح حساب قومي في البنوك يمكن الإيداع فيه دون تسجيل معلومات الموعد ، تستقبل أموال من أراد طوعية رد أموال يشك في أنها كسبت بغير حق.

ويخصص جزء من الأموال المردودة للتعويض العادل للشهداء و المعوقين من أبطال ثورة 25 يناير وغيرهم من ضحايا استبداد وظلم النظام السابق ممن مات تحت الاعتقال أو من الضرب في أقسام الشرطة. ومن مات أو أصيب في الأحداث التي تلت الثورة. و الباقي يخصص لمساعدة الشباب وتشجيع ودعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

ويجب التصالح مع رجال الأعمال السابقين الذين تورطوا في صفقات فاسدة مع رموز السياسية في النظام السابق ، ومنها التعهد الشفوي و الكتابي بأن يعمل ما في جهده و بكل إمكانياته لتحقيق أهداف التنمية و دفع عجلة التقدم. و يفضل أن يتعهد بعمل استثمارات مثل فتح 150 ألف فرصة عمل أو إنشاء 100 ألف وحدة سكنية لمحدودي الدخل أو زيادة القدرة التصديرية من مصانعه 100% ، وكلها أهداف ملموسة يستطيع أن يفهمها و يحققها بمواهبه في إدارة الأعمال واستثمار رأس المال. بمعنى آخر اننا نرى أن خير وسيلة للتكفير عن الأخطاء السابقة هي المساهمة العملية في مشروع نهضة مصر... مصر القرن 21.

المراجع:

- 1- النمو والتشغيل وبدائل قرض الصندوق
بقلم: أحمد السيد النجار
<http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/196845.aspx>
- 2- مقترحات لعلاج الموازنة المصرية
محيط نشر في محيط يوم 30 - 03 - 2013
<http://www.masress.com/moheet/626596>
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
إعداد: أحمد خليل الضبع
- 3- مجموعة دراسات ومقالات للدكتور عبد المنعم السيد مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية و الاستراتيجية منها
 - خارطة طريق اقتصادية... لمصر بعد أحداث 30 يونيو و رحيل د. محمد مرسي
 - المصانع المتعثرة
 - الإقتصاد السري الحقيقة والخيال
 - الضرائب و العدالة الإجتماعية
 - رؤية حول مشروعات محور قناة السويس
- 4- محمد فريد خميس: خارطة طريق جديدة لإنقاذ القطاع الصناعي
المصدر: الأهرام الإقتصادي
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1177262&eid=4638>
- 5- دراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن المخدرات تؤكد: 27 مليار جنيه حجم الإنفاق على المخدرات في مصر عام 2009 وتوصى بعدم صرف العقاقير المخدرة إلا بتذكرة طبية
الإثنين، 12 أبريل 2010 -
<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=213236&SecID=12&IssueID=0#UvPNqU3xvV8>
- 6- 53 مليار دولار استثمارات المصريين في الخارج. ومدخراتهم 147 مليارا
الأهرام: بقلم: هبة حسن
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1336966&eid=3447>
2013-6-25
- 7- التعبئة والإحصاء: معدلات الفقر ترتفع إلى 26.3% خلال 2012/2013
الأربعاء 27-11-2013 13:32 | كتب: أميرة صالح
<http://www.almasryalyoum.com/News/details/347577>

8- النمو والتشغيل وبدائل قرض الصندوق
بقلم: أحمد السيد النجار

<http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/196845.aspx>
الأحد 15 من ربيع أول 1434 هـ 27 يناير 2013 السنة 137 العدد 46073

9- خارطة طريق اقتصادية.... لمصر بعد أحداث 30 يونيو و رحيل د. محمد مرسى
د/ عبد المنعم السيد
مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية و مستشار التحكيم التجارى الدولى

10- علماء مصر بالخارج
<https://www.facebook.com/Egypt.Scientists.Aboard>

11- علماء خارج النهضة
المصري اليوم
الأربعاء 05-06-2013 22:21 | كتب: محمد كامل , وفاء يحيى , هيثم الشرقاوي , إبراهيم الطيب
<http://www.almasryalyoum.com/News/Details/215956>

12- زخارى : قاعدة بيانات جديدة لعلماء مصر فى الخارج
<http://www.el-balad.com/71513.aspx#sthash.M7QdUUs7.dpuf>

13- رابطة العلماء المصريين بأمريكا وكندا:
<http://www.aescholars.org/bylaws.php>

14- الضرائب والعدالة الإجتماعية
د. عبد المنعم السيد
رئيس مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية

15- التعويضات والغرامات المطلوبة للعفو عن رموز الفساد.....
www.cairo21.org/toB_returned.htm

16- المحمول أو الجوال: حالة هوس تجتاح العالم العربي و يلتهم 40% من دخل الكثيرين
<http://www.freearabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D8%B3%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A.htm>

17- تجربة شركات توظيف الأموال في مصر كوعاء لتمويل الاستثمار
سامية محمد محمود أحمد عمار
الجامعة: جامعة القاهرة
الكلية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
التخصص: قسم الاقتصاد
المشرف: أ. د. عبد الحميد الغزالي
تاريخ الإضافة: 2011/8/17 ميلادي - 1432/9/18 هجري
[/http://www.alukah.net/library/0/34025](http://www.alukah.net/library/0/34025)

18- نشأة شركات توظيف الأموال :
<http://www.moiegypt.gov.eg/Arabic/Departments+Sites/AntiTreasure/moneycontraband/twzef>

Global trends and issues, from a nordic perspective
International Organisation for Knowledge Economy and Enterprise Development
<http://www.iked.org/pdf/THE%20ROLE%20OF%20VENTURE%20CAPITAL,GLOBAL%20TRENDS%20AND%20ISSUES.pdf>

Jeffrey A. Timmons, William D. Bygrave -20
Venture capital's role in financing innovation for economic growth
Journal of Business Venturing, Volume 1, Issue 2, Spring 1986, Pages 161–176
<http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/0883902686900121>

Why Venture Capital is important for economy -21
Thomas Su
Toronto Finance Examiner
July 3, 2011
<http://www.examiner.com/article/why-venture-capital-is-important-for-economy>

Creating an Environment: Developing Venture Capital in India -22
<http://brie.berkeley.edu/publications/wp143.pdf>

23- الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى
<http://nosi.gov.eg/Arabic/AboutNOSI/Pages/uiNOSIidentification.aspx>